

من وثائق "إلى الأمام"
المرحلة الثانية: 1980 - 1994
الخط التحريفي
الطور الثاني: 1985 - 1994

مقترح برنامج لإطار النضال الثوري الجبهوي¹
(محاورة رئيسية)

إن الهدف الأساسي للثورة الشعبية التي يجب أن ينظمها إطار النضال الثوري الجبهوي هو تحرير شعبنا من سيطرة البرجوازية الكمبرادورية وملاكي الأراضي الكبار ووكلاء الامبريالية، والقضاء على النظام العميل وجهاز دولته من أجل فتح آفاق ازدهار شعبنا كشعب سيد لحياته وعلى أرضه، سيد لعمله وفكره الخلاقين. آنذاك سيتمكن شعبنا من المساهمة بشكل فعال في بناء مغرب الشعوب كجزء لا يتجزأ من الامة العربية، وفي نهضة منطقة البحر الابيض المتوسط كمجموعة أخوية لشعوب حرة تتحمل مسؤوليتها بالكامل في بناء الحضارة العالمية في القرن الواحد والعشرون، ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف يمكن وضع اللبنة التالية:

1. الهامش من وضع موقع 30 غشت: هذا النص لا يحمل توقيعاً، ولا تاريخاً، وينتمي لحقبة ما بعد 1985، ولعله صيغ من داخل السجن ضمن نقاشات معينة. إن التمعن في مضمونه يظهر لا منطقيته بالمقارنة مع مسار تطور فكر التحريفيين الجدد لما بعد 1985، أو أنه يعكس تناقضات داخل من تبناوا خط "إعادة البناء"، ذلك أن وثائق أخرى تعكس نفس الوضعية، من حيث رفضها تبني أطروحات جديدة للتحريفيين الجدد، من قبيل مثلاً وثيقة "الأهداف التكتيكية والبرنامج الثوري"، رفض أرضية تدعو إلى الانتقال إلى العمل الشرعي والقانوني، ونفس الشيء ينطبق على وثيقة "مضمون التحرر الاجتماعي في الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية"، التي حاولت الاجتهاد في بعض قضايا الاستراتيجية الثورية، ومثل هذه الوثائق، إما أنها غير موقعة، أو تحمل توقيعات شخصية.

1) على المستوى السياسي:

- القضاء على النظام الملكي العميل وتحطيم جهاز دولته المضطهد وبالخصوص حل جهاز البوليس والدرك والجيش (ماعداء البحرية التي سيتم تحويلها إلى "حراس الشواطئ")، وجهاز القضاء وكل جهاز السلطة لوزارة الداخلية على كافة المستويات.
- إقامة جمهورية شعبية ديمقراطية تركز على سلطة المجالس الشعبية المنتخبة بشكل ديمقراطي، والممكن حلها بنفس الطريقة، وذلك على كل المستويات، المحلية والبلدية والاقليمية والوطنية، ويشكل "المجلس الشعبي الوطني" الهيئة العليا للسلطة الشعبية، والذي ستكون له، وبعلاقة وطيدة مع المجالس الشعبية المحلية والاقليمية، صلاحية وضع دستور جديد يركز أساسا على مبدأ فصل السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية مع "فصل الجهاز التنفيذي عن الهيئات السياسية المنبثق عنها".
- العفو الشامل والفوري بالنسبة لكل الأحكام ذات الطابع السياسي، وعفو واسع أكثر ما يمكن بالنسبة لمعتقلي الحق العام، ضحايا جهاز قضائي قروسطي. إلغاء عقوبة الاعدام، وإقامة دولة القانون علمانية مضمونة بالخصوص، بفضل الاستقلال التام للسلطة القضائية إزاء السلطة التنفيذية، ومرتكزة على قوانين عصرية وتقدمية تطبق بالخصوص وبدقة الإعلان العالمي لحقوق الانسان.
- أوسع ممارسة للديمقراطية بفضل ممارسة أقصى حد من الديمقراطية المباشرة للمجالس الشعبية، وكذا المنظمات الجماهيرية الواسعة والمستقلة عن وصاية الدولة والاحزاب، وكذا بفضل حرية تشكيل الاحزاب وضمن حرية التعبير والعقيدة الدينية أو الفلسفية.
- الاعتراف بحكم ذاتي واسع على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية للمناطق التي تستمد شخصية متميزة من تاريخها مثل مجموعة الريف- جباله، زمور- زيان، سوس-الاطلس الصغير، والاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة وطنية مثل العربية، بينما تظل هذه الأخيرة اللغة المستعملة في العلاقات والوثائق الدبلوماسية.

2) على المستوى الاقتصادي:

- مصادرة كل الأملاك المنقولة والثابتة للعائلة الملكية، ولكل الذين تقلدوا مناصب وزارية حكومية من مستوى عال (وزير أول، وزير الداخلية) في عهد الحسن الثاني، وذلك دون تعويض.
- تأميم البنوك وأهم المجموعات المالية "groupes financiers" وتقدير التعويض على أساس الرأس المال الذي تم الاسهام فعلا به في المؤسسة.
- إرجاع كل الصناعات والمناجم التي تم تفويتها في إطار قوانين الخوصصة إلى الملكية العمومية.
- إصلاح زراعي جذري يرتكز إلى:
 - * نزع ملكية ما فوق 10 هكتار في المناطق المسقية، وتكليف مجتمعات العمال الزراعيين لهذه الاستغلاليات بتسييرها.
 - * نزع ملكية ما فوق 30 هكتار في مناطق البور، وتوزيع هذه الاراضي من طرف المجالس الشعبية المحلية بشكل متساوي، بما في ذلك توزيعها على الملاكين القدامى الذين لا يزرعون بالتوكيل "anciens" propriétaires non absentéistes، هذه المجالس الشعبية ستضمن كذلك تسيير أراضي الرعي الجماعية وفي حالة الضرورة إعادة إنشاءها.
 - * إعادة تنظيم مؤسسات القرض الفلاحي تحت إشراف المجالس الشعبية المحلية والاقليمية لتكون في خدمة الفلاحين الفقراء، خاصة، وتنمية البنيات التحتية الضرورية، لاسيما الري الصغير وتجهيز آبار المياه.
- تحسين شروط الحياة والعمران في البادية.
- إقامة مجتمعات العاملين "collectifs des travailleurs" في كل المؤسسات العامة أو الخاصة الصناعية، التجارية والمالية، التي يفوق عدد عمالها ومستخدميها 20 شخصا. هاته المجتمعات يجب أن تتوفر على كل الصلاحيات من أجل مراقبة التسيير والإنتاج.
- تأسيس مجلس وطني للتخطيط منبثق عن المجلس الشعبي الوطني، وخاضع لسلطته وتوجيهاته وسلطة قراره في نهاية المطاف. ويتكلف هذا المجلس الوطني للتخطيط ببلورة التوجهات الاستراتيجية للاقتصاد الوطني الذي سيتطور في إطارها النشاط الحر والمسؤول للمؤسسات الاقتصادية، والتي ستلعب دور الموجه بالنسبة

لاستثمارات الدولة والجهات. وستضمن تلك التوجهات، بالخصوص مجهودا ذا أولوية، من أجل إعادة البناء المتوازن للاقتصاديات الجهوية للمناطق المهمشة التي خربها النظامان الاستعماري والاستعماري الجديد.

إن التخطيط الاقتصادي يجب أن يرتكز على المبادئ التالية:

* أن تركز التنمية على مبدأ الاعتماد على القوى الذاتية.

* أن تكون التنمية الاقتصادية متمركزة حول تلبية الحاجيات الغذائية، كما وكيفا. وبأثمنة مناسبة بالنسبة للجماهير الشعبية.

* توفير المواد الصناعية الضرورية للاستهلاك العادي.

* توازن وتكامل الفلاحة والصناعة، بتحقيق توافق بين تنمية قروية مدمجة (التي تتضمن صناعة قروية صغيرة) وتنمية صناعية متمفصلة خاصة حول الزراعة، تهيأ بشكل متواز مع تطور التعليم وانتقال بلدنا إلى التكنولوجيا والحياة العصرية. إضافة إلى أن هذه التنمية يمكن أن تتمفصل مع تنمية شاملة للمغرب الكبير.

- تحويل قصور النظام الملكي إلى "دور الشعب".

- تقليص ميزانية تسيير الدولة بنسبة كبيرة (50% تقريبا) بالنسبة لكل الوزارات ماعدا التعليم والصحة والشبيبة والرياضة والسكن. وتصل نسبة التقليص هاته إلى 80% في وزارة الداخلية بما في ذلك الأمن الوطني والدفاع، وكذا ميزانيتها للتجهيز. وأما الموظفون الذين سيتم الاستغناء عنهم بفضل هذه السياسة وكذا بفضل حل أجهزة السلطة (ما عدا بعض مسؤولي هذه الأجهزة الذين قد يحاكمون بسبب جرائمهم) فيجب تحويلهم إلى أنشطة إنتاجية، أما الوزارات الاجتماعية الأربع المشار إليها فيجب إعادة تنظيمها لتخليصها من الهياكل البيروقراطية، ومن أجل ضمان أحسن الشروط لنشاط ودينامية العاملين بها (رجال التعليم والصحة، والمساعدة للشباب والسكن) مع ضمان الأولوية المطلقة لهذه المصالح على مستوى ميزانية الدولة.

- حذف كل واردات مواد البذخ والمواد نصف المصنعة أو قطع الغيار، التي تصلح لإنتاج أو تركيب مثل هذه المواد وتعني كلمة "البذخ" هنا كل المنتوجات الموجهة نحو الاستهلاك المادي، والتي ليست في استطاع الجماهير الشعبية الكادحة اقتناءها. وهذا

الإجراء يهتم مثلا السيارات، بينما سيتم تخصيص مجهود هام لتجهيز البلاد بشبكة للنقل العمومي فعالة، ملائمة اقتصاديا.

- إصلاح جبائي جذري يحذف أو يخفف بشكل ملموس الضرائب المباشرة على المداخل الضعيفة، ويزيد فيها بشكل محسوس بالنسبة للمداخل المرتفعة. ويفرض ضرائب كبيرة على نفقات البذخ، ويقلص بشكل كبير أو يحذف الضرائب والرسوم غير المباشرة على الانتاج الثقافي أو التي تمس الجماهير الكادحة بصفة أساسية. أما في الوظيفة العمومية، فإن الرواتب العليا بما في ذلك التعويضات لا يجب أن تتجاوز 6 أو 7 مرات الرواتب الدنيا. أما أجور المنتخبين، إذا كان الأمر يتطلب اجرا، فإنها يجب أن تكون من مستوى متوسط الرواتب في الوظيفة العمومية، دون السماح بمراكمتها مع مداخل أخرى.

- إجراء مفاوضات مع كل الدول والبنوك الأجنبية المعنية، من أجل حذف الجزء الأكبر من الدين الخارجي الذي استجلبه النظام الملكي العميل، أو الذي استجلب في كنفه، وتحويل الباقي إلى سندات ذات أمد طويل جدا أو بنسبة فائدة ضئيلة جدا، في الحد الأقصى ولا يجب أن تتعدى قيمة أداء الدين الخارجي سنويا 10% من صادرات البضائع.

3) على المستوى الاجتماعي والثقافي:

يجب إعطاء الاسبقية التامة للتعليم والصحة والسكن والثقافة، ولذلك:
أ- التعليم:

- إن التعليم الابتدائي من خمس سنوات يجب أن يكون إلزاميا، ويصبح فعليا بعد سنتين بالنسبة لكل الأطفال البالغين سن السادسة من السنة الأولى للدراسة. وفي السنوات التالية، سيتم بشكل تدريجي إنشاء مدارس الأطفال "MATERNELLES" في كل أنحاء البلاد للأطفال ما بين 3 و 6 سنوات.

- إن التعليم الثانوي من خمس سنوات يجب أن ينظم ويعمم في أقصر الآجال، بهدف إعطاء تكوين عام وأسس لكل الذكور والإناث. كما يجب توفير مناصب شغل ملائمة في إطار التخطيط الوطني.
- بعد ذلك، يمكن لهؤلاء الشباب، وحسب رغباتهم وطاقاتهم، إما إتمام تعليمهم المهني، أو الاستمرار في التعليم العام الثانوي من أجل الانتقال الى التعليم العالي الذي سيكون مرتكزا، بشكل كبير، على البحث وتنمية الطاقات الخلاقة، والذي يجب أن يكون مفتوحا أمام أقصى عدد ممكن من الشباب بما يتلاءم وإمكانية البلاد ويجب أن تقام جسور ستسمح للكبار بالالتحاق بالتعليم العالي حسب الإمكانيات وحسب قدراتهم الخاصة.
- يجب القضاء على الأمية التي لازالت منتشرة بشكل كبير في البلاد، في ظرف خمس سنوات، كحد أقصى، بالنسبة لكل المواطنين، رجالا ونساء، الذين لا يتجاوز سنهم 20 سنة وذلك باللجوء إلى وسائل التعبئة الشعبية. ويمكن أيضا ضم الأشخاص الذين يتعدى سنهم 20 سنة والراغبين في الاستفادة من هذا المجهود.
- ستكون لغة التعليم في الابتدائي هي اللغة الاصلية، عربية كانت أم أمازيغية. وفي الحالة الثانية، يجب تكميل هذا التعليم، بتعليم اللغة العربية، بشكل ملائم حتى يتمكن الأطفال الأمازيغيون من ولوج التعليم الثانوي، وهم يمتلكون هذه اللغة كغيرهم من الأطفال.
- اللغة العربية هي لغة التعليم الثانوي والعالي. ويتم دمج الثقافة الأمازيغية كالثقافة العربية في التعليم الثانوي العام. ويجب تنظيم دروس في الأمازيغية لكل الذين يرغبون في ذلك. كما سيتم إنشاء معهد عالي لتطوير اللغة والثقافة الأمازيغيتين في الجامعة، والذي يجب أن يتوفر على ملحقات في كل المناطق المستقلة ذاتيا لمن يرغب في ذلك.

ب: الصحة:

إن الصحة تشكل رصيذا ثمينا بالنسبة لمجموع السكان. لذلك يجب القيام بكل الجهودات لتوفير مصلحة للوقاية الصحية في كل مناطق البلاد، ينبغي أن تعمل أولا على تخفيض نسبة وفيات الأطفال قبل بلوغهم خمس أو ست سنوات "mortalité infantile et juvénile" إلى مستوى الدول المصنعة وذلك في أقرب الآجال لهذا لابد من:

- سياسة مستعجلة تتولى حملات التطهير وإعداد البنيات التحتية للماء الشروب والمجاري والقضاء على المستنقعات للحد من الأمراض المعدية، مع الارتباط مع منظمة الصحة العالمية لإنجاز برامج في الوقاية.
 - قوانين تضمن الشروط الصحية للوقاية من أمراض وحوادث الشغل.
 - مواجهة النتائج الضارة بالبيئة الطبيعية والعمرانية التي تهدد صحة المواطنين الجسمية والنفسية.
 - الاعتماد على العنصر البشري بدل النهج التكنولوجي المكلف، والاعتماد على المراكز الصحية الأولية.
 - توفير برامج لمكافحة سوء التغذية.
 - إلغاء وصاية وزارة الداخلية على المستشفيات العقلية ومراجعة القوانين المتبعة في هذا المجال.
 - إنشاء صيدلية وطنية بمشاركة الدول المغاربية.
- إن الهدف العام الذي يجب تحقيقه، في مرحلة متقدمة أكثر، هو ضمان الازدهار التام لشبيبنا وحياء صحية، وكريمة للكبار بما في ذلك الشيخوخة. وفي نفس الوقت، فإن القوانين التي تضمن المساواة التامة بين المرأة والرجل في جميع الميادين وكذا حماية وظيفة الأمومة، عندما ترغب المرأة في ممارستها، ستسمح تدريجيا بتوفير الشروط المادية من أجل تنظيم أحسن للولادة "natalité" وستوضع كل الوسائل العصرية والمضمونة صحيا تحت تصرف المعنين والمعنيات.